

القاتل قام بانقلاب والقصاص غاب !



الاثنين 9 ديسمبر 2013 12:12 م

حسن القباني منسق حركة صحفيون من أجل الإصلاح

ليس غريبا أن تكتشف بسهولة عدم حسم القضاء المصري لأي قضية من قضايا القصاص لشهداء ثورة 25 يناير وما بعدها من موجات ثورية في مواجهة الموجات الانقلابية ، أو بعد الانقلاب العسكري في 3 يوليو وما حدث من مجازر ومخارق ، ذلك أن من قتل قام بانقلاب علي ثورة 25 يناير ومتكسباتها وفي مقدمتها الشرعية الدستورية المنتخبة بارادة حرة وصناديق شفافة ، وتعتمد تحصين نفسه .
ولذلك كان شعار "القاتل قام بانقلاب والقصاص غاب" الذي رفعه مؤتمر رابطة اسر شهداء الاتحادية في بيت الأمة "حزب الاستقلال/العمل سابقا" ملهما ، وداخضا لكثير من الاتهامات المعجونة بالمناكفات السياسية ، في ان القاتل واحد وان عدو ثورة 25 يناير واضح ومحدد وأن القرار واضحا بعدم التمكين للقصاص واطلاق العنان لكل مخططات الوقيعه وكسر الصف الثوري ، بمشاركة بعض العناصر القضائية .
والمفارقة الفاضحة ، ان القضاء الذي فشل في القصاص من مبارك وعصابته علي مدار ما يقرب من 3 أعوام ، حسم عددا ليس بقليل من قضايا معارضي الانقلاب العسكري ومؤيدي الشرعية بسرعة البرق منها قضايا بتهم ملفقة ضد جرائر مصر ، بل وحسم تحركات قضائية مدهشة ضد بعض من مؤيدي الانقلاب الذين قرروا الانفصال عنه لسبب أو لآخر .

إن تحديد القاتل ، يصحح مسار الكثيرين ، من الذين اتعبتهم السياسية الحزبية ، وانحرفتم بهم عن المسار الثوري ، وجعلتهم اسري تحت يد انقلاب عسكري غاشم ، أو من الذين وقوعوا ضحايا تضليل اعلامي وفكري ، وباعوا الثورة والثوار ، في مواقع عدة من بينها رابعة العدوية ونهضة مصر ، أو حتي من الذين ارتضوا بـ"الكنية" حزبا ، ذلك أن القصاص مطلب لا يختلف عليه اثنين ، وفاء للشهداء وتجاوبا مع تطلعات امهاتهم في حسم حق الدماء .

لقد جذبت عدالة قضية الشهداء ولازالت ملايين المصريين ، لطريق الثورة المجيد ، بعد ان انهار النظام القضائي في مصر ، وباتت الثورة هي الطريق السلمي الوحيد لاقرار القصاص لكل الشهداء ، بالتوازي مع تحركات فرسان العدالة في الخارج بملاحقة قضائية دولية لقادة الانقلاب العسكري المتورطين في جرائم اباداة بشرية .

وحسنا فعلت رابطة اسر شهداء الاتحادية في مؤتمرها الأول ، بإمهال ممثلي السلطة القضائية شهرا لتصحيح مسار قضية الاتحادية ، ووقف العوار الفاضح للدعوي المهزلة التي اقحم فيها رئيس البلاد الشرعي المختطف ، والا فالتصعيد القضائي الدولي طبقا للمواثيق التي وقعت عليها مصر وبعد ان تفككت السلطة القضائية فعليا .
إن الوقت متاح كذلك لملاحقة مبارك وعصابته دوليا كذلك بعد فشل داخلي لمدة 3 سنوات ، في انتظار حسم الثورة لكافة مطالبها ، واسقاط الانقلاب العسكري الغاشم الممثل الرسمي لبقايا مبارك في السلطة ، واعادة الشرعية الدستورية واناخذ القضاء واسترداد استقلاله الكامل لبدء قصاص عاجل يحمل في يديه المشانق لكل من طغي وتجبّر وارق الدم المصري .

إن من قتل خالد سعيد ومصطفى الصاوي ورفقائهما في 25 يناير ، هو من قتل مينا دانيال والشيخ عماد عفت في حكم العسكر الاول ، وهو من قتل محمد خلاف وياسر ابراهيم والحسيني ابو ضيف أمام الاتحادية في محاولة الانقلاب الاول ، وهو من قتل اسلام مسعود وحسام شوقي قبيل الانقلاب الغاشم ، وهو كذلك من قتل احمد عبد الجواد وحبيبة عبد العزيز وتامر عبد الروؤف وهالة ابو شعيع وغيرهم في جرائم الابادة البشرية بعد الانقلاب .

